

زيادة ملياري دينار بنمو 6,4% سنويا

«بيتك»: 10 مؤشرات للنشاط الائتماني في فبراير

التسهيلات الشخصية مستمرة بالنمو.. 40% من الإجمالي

ارتفاع الودائع يخفض حصة الائتمان منها إلى 81,4%

العقار والإنشاءات ثاني التسهيلات الائتمانية.. عند 32%

تحسين القروض الموجهة لشراء الأسهم مسجلة 18 مليون دينار

أظهر تقرير صادر عن بيت التمويل الكويتي «بيتك» تحسن النمو السنوي للنشاط الائتماني لشهر فبراير 2015 وذلك بالمقارنة مع النمو الذي حققه في يناير من العام نفسه، محققا نموا سنويا 6,4% في فبراير بزيادة 1,9 مليار دينار عن قيمته التي سجلت في فبراير 2014 بـ 29 مليار دينار، وإبراز المؤشرات التالية:

1 وصل حجم النشاط الائتماني خلال فبراير 2015 إلى 30,86 مليار دينار، بزيادة طفيفة أقل من 1% للمرة الرابعة على التوالي سجلها على أساس شهري وبحوالي 96 مليون دينار في فبراير مقارنة بقيمته التي كانت قد بلغت 30,77 مليار دينار في يناير 2015.

2 تراجعت حصة النشاط الائتماني نسبيا من إجمالي حجم الودائع، إذ شكلت نحو 81,4% من إجمالي الودائع التي بلغت ما يزيد على 37,9 مليار دينار، مع ارتفاع الودائع بنسبة 1,5% وقيمة 546 مليون دينار على أساس شهري خلال شهر فبراير، في حين سجلت نموا في فبراير على أساس سنوي وصلت نسبته 4,5% وبنحو 1,6 مليار دينار، بينما شكل الائتمان خلال يناير 2015 نحو 82,3% من حجم ودائع القطاعين الخاص والحكومي التي بلغت 37,4 مليار دينار في يناير.

3 استتفادت مجموعة الأنشطة الاقتصادية المختلفة من النشاط الائتماني الذي يمنحه قطاع البنوك المحلية وتختلف حصة كل قطاع من تلك القطاعات الممنوحة لديهم، إذ زادت حصة الاقتراض الشخصي إلى 40,3% من حجم النشاط الائتماني في شهر فبراير، تلاه نشاط العقار والإنشاءات بنسبة 31,7% من التسهيلات الائتمانية (شكلت حصة نشاط القطاع العقاري 25,6% من حجم النشاط الائتماني، بينما استحوذ قطاع الإنشاءات على 6,3% من حجم الائتمان الممنوح، واستقرت حصة قطاع التجارة إلى نسبة قدرها 9,4% من حجم الائتمان خلال فبراير.

4 جاءت نشاطات أخرى لتحصل على نحو 6,7% من حجم الائتمان، وشكل قطاع الصناعة نسبة 5,7% من حجم النشاط الائتماني، وحصل قطاع

المؤسسات المالية غير البنوك على 4,5% من حجم الائتمان، في حين حصل قطاع النفط الخام والغاز على 1,3% من حجم الائتمان، وشكل كل من قطاع الزراعة وصيد الأسماك وقطاع الخدمات العامة مجتمعين في حدود 0,5% من حجم الائتمان الممنوح للقطاعات الاقتصادية خلال فبراير.

5 بتحليل التسهيلات الائتمانية خلال فبراير بحسب حجمها الموجهة إلى القطاعات الاقتصادية المختلفة، تحسن التسهيلات الائتمانية الشخصية بشكل طفيف بحوالي 47 مليون دينار إذ فاقت قيمته 12,4 مليار دينار (40,3% من حجم الائتمان) خلال فبراير،

6 سجلت نسبة النمو السنوي للتسهيلات الشخصية 9,3% في فبراير بقيمة ما يزيد على مليار دينار مقارنة بنسبة نمو سنوي 9% كان قد شهدها في يناير 2015 ونسبة نمو كانت قد وصلت 11,5% في فبراير 2014.

7 تفصل التسهيلات الائتمانية الشخصية تلك القروض الممنوحة للأشخاص الطبيعيين والأفراد بغرض استخدامها في أغراض فردية تختلف باختلاف حاجاتهم المتنوعة،

مقارنة بتراجعه بشكل طفيف قلت نسبته عن 1% وبحوالي 82 مليون دينار إذ وصلت قيمته إلى نحو 12,37 مليار دينار (40% من حجم الائتمان) خلال فبراير.

8 سجلت نسبة النمو السنوي للتسهيلات الشخصية 9,3% في فبراير بقيمة ما يزيد على مليار دينار مقارنة بنسبة نمو سنوي 9% كان قد شهدها في يناير 2015 ونسبة نمو كانت قد وصلت 11,5% في فبراير 2014.

9 تفصل التسهيلات الائتمانية الشخصية تلك القروض الممنوحة للأشخاص الطبيعيين والأفراد بغرض استخدامها في أغراض فردية تختلف باختلاف حاجاتهم المتنوعة،

مقارنة بتراجعه بشكل طفيف قلت نسبته عن 1% وبحوالي 82 مليون دينار إذ وصلت قيمته إلى نحو 12,37 مليار دينار (40% من حجم الائتمان) خلال فبراير.

10 سجلت نسبة النمو السنوي للتسهيلات الشخصية 9,3% في فبراير بقيمة ما يزيد على مليار دينار مقارنة بنسبة نمو سنوي 9% كان قد شهدها في يناير 2015 ونسبة نمو كانت قد وصلت 11,5% في فبراير 2014.

11 تفصل التسهيلات الائتمانية الشخصية تلك القروض الممنوحة للأشخاص الطبيعيين والأفراد بغرض استخدامها في أغراض فردية تختلف باختلاف حاجاتهم المتنوعة،

12 سجلت نسبة النمو السنوي للتسهيلات الشخصية 9,3% في فبراير بقيمة ما يزيد على مليار دينار مقارنة بنسبة نمو سنوي 9% كان قد شهدها في يناير 2015 ونسبة نمو كانت قد وصلت 11,5% في فبراير 2014.

13 تفصل التسهيلات الائتمانية الشخصية تلك القروض الممنوحة للأشخاص الطبيعيين والأفراد بغرض استخدامها في أغراض فردية تختلف باختلاف حاجاتهم المتنوعة،

14 سجلت نسبة النمو السنوي للتسهيلات الشخصية 9,3% في فبراير بقيمة ما يزيد على مليار دينار مقارنة بنسبة نمو سنوي 9% كان قد شهدها في يناير 2015 ونسبة نمو كانت قد وصلت 11,5% في فبراير 2014.

15 تفصل التسهيلات الائتمانية الشخصية تلك القروض الممنوحة للأشخاص الطبيعيين والأفراد بغرض استخدامها في أغراض فردية تختلف باختلاف حاجاتهم المتنوعة،

16 سجلت نسبة النمو السنوي للتسهيلات الشخصية 9,3% في فبراير بقيمة ما يزيد على مليار دينار مقارنة بنسبة نمو سنوي 9% كان قد شهدها في يناير 2015 ونسبة نمو كانت قد وصلت 11,5% في فبراير 2014.

17 تفصل التسهيلات الائتمانية الشخصية تلك القروض الممنوحة للأشخاص الطبيعيين والأفراد بغرض استخدامها في أغراض فردية تختلف باختلاف حاجاتهم المتنوعة،

18 سجلت نسبة النمو السنوي للتسهيلات الشخصية 9,3% في فبراير بقيمة ما يزيد على مليار دينار مقارنة بنسبة نمو سنوي 9% كان قد شهدها في يناير 2015 ونسبة نمو كانت قد وصلت 11,5% في فبراير 2014.

19 تفصل التسهيلات الائتمانية الشخصية تلك القروض الممنوحة للأشخاص الطبيعيين والأفراد بغرض استخدامها في أغراض فردية تختلف باختلاف حاجاتهم المتنوعة،

20 سجلت نسبة النمو السنوي للتسهيلات الشخصية 9,3% في فبراير بقيمة ما يزيد على مليار دينار مقارنة بنسبة نمو سنوي 9% كان قد شهدها في يناير 2015 ونسبة نمو كانت قد وصلت 11,5% في فبراير 2014.

21 تفصل التسهيلات الائتمانية الشخصية تلك القروض الممنوحة للأشخاص الطبيعيين والأفراد بغرض استخدامها في أغراض فردية تختلف باختلاف حاجاتهم المتنوعة،

22 سجلت نسبة النمو السنوي للتسهيلات الشخصية 9,3% في فبراير بقيمة ما يزيد على مليار دينار مقارنة بنسبة نمو سنوي 9% كان قد شهدها في يناير 2015 ونسبة نمو كانت قد وصلت 11,5% في فبراير 2014.

23 تفصل التسهيلات الائتمانية الشخصية تلك القروض الممنوحة للأشخاص الطبيعيين والأفراد بغرض استخدامها في أغراض فردية تختلف باختلاف حاجاتهم المتنوعة،

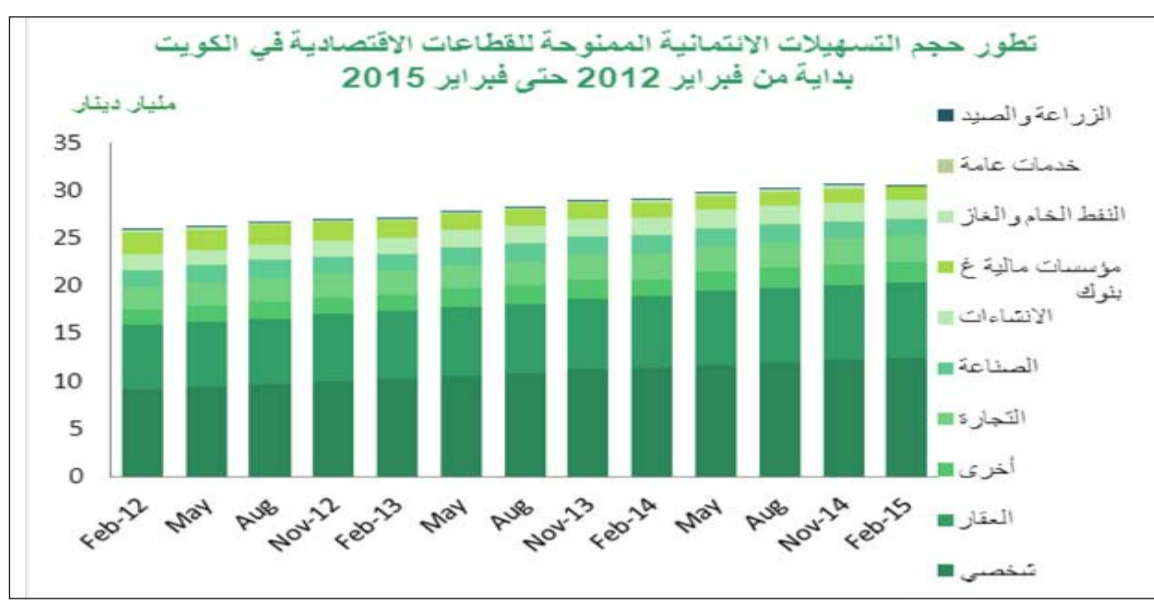
24 سجلت نسبة النمو السنوي للتسهيلات الشخصية 9,3% في فبراير بقيمة ما يزيد على مليار دينار مقارنة بنسبة نمو سنوي 9% كان قد شهدها في يناير 2015 ونسبة نمو كانت قد وصلت 11,5% في فبراير 2014.

25 تفصل التسهيلات الائتمانية الشخصية تلك القروض الممنوحة للأشخاص الطبيعيين والأفراد بغرض استخدامها في أغراض فردية تختلف باختلاف حاجاتهم المتنوعة،

26 سجلت نسبة النمو السنوي للتسهيلات الشخصية 9,3% في فبراير بقيمة ما يزيد على مليار دينار مقارنة بنسبة نمو سنوي 9% كان قد شهدها في يناير 2015 ونسبة نمو كانت قد وصلت 11,5% في فبراير 2014.

27 تفصل التسهيلات الائتمانية الشخصية تلك القروض الممنوحة للأشخاص الطبيعيين والأفراد بغرض استخدامها في أغراض فردية تختلف باختلاف حاجاتهم المتنوعة،

28 سجلت نسبة النمو السنوي للتسهيلات الشخصية 9,3% في فبراير بقيمة ما يزيد على مليار دينار مقارنة بنسبة نمو سنوي 9% كان قد شهدها في يناير 2015 ونسبة نمو كانت قد وصلت 11,5% في فبراير 2014.



في فبراير بنسبة تقل عن 1% وبحوالي 18 مليون دينار مسجلة نحو 2,680 مليار دينار (21,6% من حجم الائتمان الموجه للأفراد) خلال فبراير، بينما كانت قد شهدت تراجعا في يناير بنسبة 5,8% وبحوالي 165 مليون دينار مسجلا نحو 2,7 مليار دينار (21,5% من التسهيلات الائتمانية للأفراد) في الوقت الذي تراجعت فيه على أساس سنوي بنسبة تقل عن 1% في فبراير مقارنة بنسبة تراجع سنوي قدرها 2% في يناير 2015.

8 شهدت التسهيلات الائتمانية الشخصية المقسطة نموا طفيفا قل عن 1% وبحوالي 67 مليون دينار إذ فاقت قيمتها 8,25 مليارات دينار (تشكل نحو 66,4% من التسهيلات الشخصية) في فبراير، بينما كانت تحسنت طفيفا بنسبة 1% وبحوالي 73 مليون دينار إذ كانت قد اقتربت قيمتها عن 8,2 مليارات دينار (تشكل نحو 66,1% من التسهيلات الشخصية) في يناير، بينما سجلت نموا سنويا نسبته 14,9% وبما يفوق نحو مليار دينار مقارنة بقيمته في فبراير 2014.

9 تحسنت التسهيلات الائتمانية الشخصية الموجهة لشراء أوراق مالية

10 القروض الشخصية الموجهة لحاجات الأفراد الاستهلاكية، فقد تراجعت قيمتها بأقل من 1% وبحوالي 4 ملايين دينار إذ سجلت 1,205 مليار دينار (9,7% من حجم التسهيلات الشخصية) في فبراير، بينما كانت تحسنت طفيفا بأقل من 1% وبحوالي 10 ملايين دينار إذ كانت قد وصلت قيمتها إلى 1,209 مليار دينار (9,8% من حجم التسهيلات الشخصية) في يناير، بينما شهدت نموا على أساس سنوي بنسبة قدرها 3,6% في فبراير 2015 في حين شهدت نموا سنويا نسبته 4,1% في يناير 2015 ونسبة كانت قد وصلت إلى 11,2% في فبراير 2014.

11 القروض الشخصية الموجهة لحاجات الأفراد الاستهلاكية، فقد تراجعت قيمتها بأقل من 1% وبحوالي 4 ملايين دينار إذ سجلت 1,205 مليار دينار (9,7% من حجم التسهيلات الشخصية) في فبراير، بينما كانت تحسنت طفيفا بأقل من 1% وبحوالي 10 ملايين دينار إذ كانت قد وصلت قيمتها إلى 1,209 مليار دينار (9,8% من حجم التسهيلات الشخصية) في يناير، بينما شهدت نموا على أساس سنوي بنسبة قدرها 3,6% في فبراير 2015 في حين شهدت نموا سنويا نسبته 4,1% في يناير 2015 ونسبة كانت قد وصلت إلى 11,2% في فبراير 2014.

12 القروض الشخصية الموجهة لحاجات الأفراد الاستهلاكية، فقد تراجعت قيمتها بأقل من 1% وبحوالي 4 ملايين دينار إذ سجلت 1,205 مليار دينار (9,7% من حجم التسهيلات الشخصية) في فبراير، بينما كانت تحسنت طفيفا بأقل من 1% وبحوالي 10 ملايين دينار إذ كانت قد وصلت قيمتها إلى 1,209 مليار دينار (9,8% من حجم التسهيلات الشخصية) في يناير، بينما شهدت نموا على أساس سنوي بنسبة قدرها 3,6% في فبراير 2015 في حين شهدت نموا سنويا نسبته 4,1% في يناير 2015 ونسبة كانت قد وصلت إلى 11,2% في فبراير 2014.

13 القروض الشخصية الموجهة لحاجات الأفراد الاستهلاكية، فقد تراجعت قيمتها بأقل من 1% وبحوالي 4 ملايين دينار إذ سجلت 1,205 مليار دينار (9,7% من حجم التسهيلات الشخصية) في فبراير، بينما كانت تحسنت طفيفا بأقل من 1% وبحوالي 10 ملايين دينار إذ كانت قد وصلت قيمتها إلى 1,209 مليار دينار (9,8% من حجم التسهيلات الشخصية) في يناير، بينما شهدت نموا على أساس سنوي بنسبة قدرها 3,6% في فبراير 2015 في حين شهدت نموا سنويا نسبته 4,1% في يناير 2015 ونسبة كانت قد وصلت إلى 11,2% في فبراير 2014.

14 القروض الشخصية الموجهة لحاجات الأفراد الاستهلاكية، فقد تراجعت قيمتها بأقل من 1% وبحوالي 4 ملايين دينار إذ سجلت 1,205 مليار دينار (9,7% من حجم التسهيلات الشخصية) في فبراير، بينما كانت تحسنت طفيفا بأقل من 1% وبحوالي 10 ملايين دينار إذ كانت قد وصلت قيمتها إلى 1,209 مليار دينار (9,8% من حجم التسهيلات الشخصية) في يناير، بينما شهدت نموا على أساس سنوي بنسبة قدرها 3,6% في فبراير 2015 في حين شهدت نموا سنويا نسبته 4,1% في يناير 2015 ونسبة كانت قد وصلت إلى 11,2% في فبراير 2014.

15 القروض الشخصية الموجهة لحاجات الأفراد الاستهلاكية، فقد تراجعت قيمتها بأقل من 1% وبحوالي 4 ملايين دينار إذ سجلت 1,205 مليار دينار (9,7% من حجم التسهيلات الشخصية) في فبراير، بينما كانت تحسنت طفيفا بأقل من 1% وبحوالي 10 ملايين دينار إذ كانت قد وصلت قيمتها إلى 1,209 مليار دينار (9,8% من حجم التسهيلات الشخصية) في يناير، بينما شهدت نموا على أساس سنوي بنسبة قدرها 3,6% في فبراير 2015 في حين شهدت نموا سنويا نسبته 4,1% في يناير 2015 ونسبة كانت قد وصلت إلى 11,2% في فبراير 2014.

16 القروض الشخصية الموجهة لحاجات الأفراد الاستهلاكية، فقد تراجعت قيمتها بأقل من 1% وبحوالي 4 ملايين دينار إذ سجلت 1,205 مليار دينار (9,7% من حجم التسهيلات الشخصية) في فبراير، بينما كانت تحسنت طفيفا بأقل من 1% وبحوالي 10 ملايين دينار إذ كانت قد وصلت قيمتها إلى 1,209 مليار دينار (9,8% من حجم التسهيلات الشخصية) في يناير، بينما شهدت نموا على أساس سنوي بنسبة قدرها 3,6% في فبراير 2015 في حين شهدت نموا سنويا نسبته 4,1% في يناير 2015 ونسبة كانت قد وصلت إلى 11,2% في فبراير 2014.

17 القروض الشخصية الموجهة لحاجات الأفراد الاستهلاكية، فقد تراجعت قيمتها بأقل من 1% وبحوالي 4 ملايين دينار إذ سجلت 1,205 مليار دينار (9,7% من حجم التسهيلات الشخصية) في فبراير، بينما كانت تحسنت طفيفا بأقل من 1% وبحوالي 10 ملايين دينار إذ كانت قد وصلت قيمتها إلى 1,209 مليار دينار (9,8% من حجم التسهيلات الشخصية) في يناير، بينما شهدت نموا على أساس سنوي بنسبة قدرها 3,6% في فبراير 2015 في حين شهدت نموا سنويا نسبته 4,1% في يناير 2015 ونسبة كانت قد وصلت إلى 11,2% في فبراير 2014.

18 القروض الشخصية الموجهة لحاجات الأفراد الاستهلاكية، فقد تراجعت قيمتها بأقل من 1% وبحوالي 4 ملايين دينار إذ سجلت 1,205 مليار دينار (9,7% من حجم التسهيلات الشخصية) في فبراير، بينما كانت تحسنت طفيفا بأقل من 1% وبحوالي 10 ملايين دينار إذ كانت قد وصلت قيمتها إلى 1,209 مليار دينار (9,8% من حجم التسهيلات الشخصية) في يناير، بينما شهدت نموا على أساس سنوي بنسبة قدرها 3,6% في فبراير 2015 في حين شهدت نموا سنويا نسبته 4,1% في يناير 2015 ونسبة كانت قد وصلت إلى 11,2% في فبراير 2014.

19 القروض الشخصية الموجهة لحاجات الأفراد الاستهلاكية، فقد تراجعت قيمتها بأقل من 1% وبحوالي 4 ملايين دينار إذ سجلت 1,205 مليار دينار (9,7% من حجم التسهيلات الشخصية) في فبراير، بينما كانت تحسنت طفيفا بأقل من 1% وبحوالي 10 ملايين دينار إذ كانت قد وصلت قيمتها إلى 1,209 مليار دينار (9,8% من حجم التسهيلات الشخصية) في يناير، بينما شهدت نموا على أساس سنوي بنسبة قدرها 3,6% في فبراير 2015 في حين شهدت نموا سنويا نسبته 4,1% في يناير 2015 ونسبة كانت قد وصلت إلى 11,2% في فبراير 2014.

20 القروض الشخصية الموجهة لحاجات الأفراد الاستهلاكية، فقد تراجعت قيمتها بأقل من 1% وبحوالي 4 ملايين دينار إذ سجلت 1,205 مليار دينار (9,7% من حجم التسهيلات الشخصية) في فبراير، بينما كانت تحسنت طفيفا بأقل من 1% وبحوالي 10 ملايين دينار إذ كانت قد وصلت قيمتها إلى 1,209 مليار دينار (9,8% من حجم التسهيلات الشخصية) في يناير، بينما شهدت نموا على أساس سنوي بنسبة قدرها 3,6% في فبراير 2015 في حين شهدت نموا سنويا نسبته 4,1% في يناير 2015 ونسبة كانت قد وصلت إلى 11,2% في فبراير 2014.

21 القروض الشخصية الموجهة لحاجات الأفراد الاستهلاكية، فقد تراجعت قيمتها بأقل من 1% وبحوالي 4 ملايين دينار إذ سجلت 1,205 مليار دينار (9,7% من حجم التسهيلات الشخصية) في فبراير، بينما كانت تحسنت طفيفا بأقل من 1% وبحوالي 10 ملايين دينار إذ كانت قد وصلت قيمتها إلى 1,209 مليار دينار (9,8% من حجم التسهيلات الشخصية) في يناير، بينما شهدت نموا على أساس سنوي بنسبة قدرها 3,6% في فبراير 2015 في حين شهدت نموا سنويا نسبته 4,1% في يناير 2015 ونسبة كانت قد وصلت إلى 11,2% في فبراير 2014.

22 القروض الشخصية الموجهة لحاجات الأفراد الاستهلاكية، فقد تراجعت قيمتها بأقل من 1% وبحوالي 4 ملايين دينار إذ سجلت 1,205 مليار دينار (9,7% من حجم التسهيلات الشخصية) في فبراير، بينما كانت تحسنت طفيفا بأقل من 1% وبحوالي 10 ملايين دينار إذ كانت قد وصلت قيمتها إلى 1,209 مليار دينار (9,8% من حجم التسهيلات الشخصية) في يناير، بينما شهدت نموا على أساس سنوي بنسبة قدرها 3,6% في فبراير 2015 في حين شهدت نموا سنويا نسبته 4,1% في يناير 2015 ونسبة كانت قد وصلت إلى 11,2% في فبراير 2014.

23 القروض الشخصية الموجهة لحاجات الأفراد الاستهلاكية، فقد تراجعت قيمتها بأقل من 1% وبحوالي 4 ملايين دينار إذ سجلت 1,205 مليار دينار (9,7% من حجم التسهيلات الشخصية) في فبراير، بينما كانت تحسنت طفيفا بأقل من 1% وبحوالي 10 ملايين دينار إذ كانت قد وصلت قيمتها إلى 1,209 مليار دينار (9,8% من حجم التسهيلات الشخصية) في يناير، بينما شهدت نموا على أساس سنوي بنسبة قدرها 3,6% في فبراير 2015 في حين شهدت نموا سنويا نسبته 4,1% في يناير 2015 ونسبة كانت قد وصلت إلى 11,2% في فبراير 2014.

24 القروض الشخصية الموجهة لحاجات الأفراد الاستهلاكية، فقد تراجعت قيمتها بأقل من 1% وبحوالي 4 ملايين دينار إذ سجلت 1,205 مليار دينار (9,7% من حجم التسهيلات الشخصية) في فبراير، بينما كانت تحسنت طفيفا بأقل من 1% وبحوالي 10 ملايين دينار إذ كانت قد وصلت قيمتها إلى 1,209 مليار دينار (9,8% من حجم التسهيلات الشخصية) في يناير، بينما شهدت نموا على أساس سنوي بنسبة قدرها 3,6% في فبراير 2015 في حين شهدت نموا سنويا نسبته 4,1% في يناير 2015 ونسبة كانت قد وصلت إلى 11,2% في فبراير 2014.

25 القروض الشخصية الموجهة لحاجات الأفراد الاستهلاكية، فقد تراجعت قيمتها بأقل من 1% وبحوالي 4 ملايين دينار إذ سجلت 1,205 مليار دينار (9,7% من حجم التسهيلات الشخصية) في فبراير، بينما كانت تحسنت طفيفا بأقل من 1% وبحوالي 10 ملايين دينار إذ كانت قد وصلت قيمتها إلى 1,209 مليار دينار (9,8% من حجم التسهيلات الشخصية) في يناير، بينما شهدت نموا على أساس سنوي بنسبة قدرها 3,6% في فبراير 2015 في حين شهدت نموا سنويا نسبته 4,1% في يناير 2015 ونسبة كانت قد وصلت إلى 11,2% في فبراير 2014.

26 القروض الشخصية الموجهة لحاجات الأفراد الاستهلاكية، فقد تراجعت قيمتها بأقل من 1% وبحوالي 4 ملايين دينار إذ سجلت 1,205 مليار دينار (9,7% من حجم التسهيلات الشخصية) في فبراير، بينما كانت تحسنت طفيفا بأقل من 1% وبحوالي 10 ملايين دينار إذ كانت قد وصلت قيمتها إلى 1,209 مليار دينار (9,8% من حجم التسهيلات الشخصية) في يناير، بينما شهدت نموا على أساس سنوي بنسبة قدرها 3,6% في فبراير 2015 في حين شهدت نموا سنويا نسبته 4,1% في يناير 2015 ونسبة كانت قد وصلت إلى 11,2% في فبراير 2014.

27 القروض الشخصية الموجهة لحاجات الأفراد الاستهلاكية، فقد تراجعت قيمتها بأقل من 1% وبحوالي 4 ملايين دينار إذ سجلت 1,205 مليار دينار (9,7% من حجم التسهيلات الشخصية) في فبراير، بينما كانت تحسنت طفيفا بأقل من 1% وبحوالي 10 ملايين دينار إذ كانت قد وصلت قيمتها إلى 1,209 مليار دينار (9,8% من حجم التسهيلات الشخصية) في يناير، بينما شهدت نموا على أساس سنوي بنسبة قدرها 3,6% في فبراير 2015 في حين شهدت نموا سنويا نسبته 4,1% في يناير 2015 ونسبة كانت قد وصلت إلى 11,2% في فبراير 2014.

28 القروض الشخصية الموجهة لحاجات الأفراد الاستهلاكية، فقد تراجعت قيمتها بأقل من 1% وبحوالي 4 ملايين دينار إذ سجلت 1,205 مليار دينار (9,7% من حجم التسهيلات الشخصية) في فبراير، بينما كانت تحسنت طفيفا بأقل من 1% وبحوالي 10 ملايين دينار إذ كانت قد وصلت قيمتها إلى 1,209 مليار دينار (9,8% من حجم التسهيلات الشخصية) في يناير، بينما شهدت نموا على أساس سنوي بنسبة قدرها 3,6% في فبراير 2015 في حين شهدت نموا سنويا نسبته 4,1% في يناير 2015 ونسبة كانت قد وصلت إلى 11,2% في فبراير 2014.

29 القروض الشخصية الموجهة لحاجات الأفراد الاستهلاكية، فقد تراجعت قيمتها بأقل من 1% وبحوالي 4 ملايين دينار إذ سجلت 1,205 مليار دينار (9,7% من حجم التسهيلات الشخصية) في فبراير، بينما كانت تحسنت طفيفا بأقل من 1% وبحوالي 10 ملايين دينار إذ كانت قد وصلت قيمتها إلى 1,209 مليار دينار (9,8% من حجم التسهيلات الشخصية) في يناير، بينما شهدت نموا على أساس سنوي بنسبة قدرها 3,6% في فبراير 2015 في حين شهدت نموا سنويا نسبته 4,1% في يناير 2015 ونسبة كانت قد وصلت إلى 11,2% في فبراير 2014.

www.kuwaitconsultant.com
د.عبد الله فهد العبد الجادر
مستشار تنظيم وإدارة

المستشار الكويتي

القطاع النفطي
والبديل الإستراتيجي

عدم معرفة المجهول يضع الإنسان في قلق وشك ولكن التسرع على الله هو الطريق إلى الصواب والطمأنينة، وكما ان التسرع في إصدار القرارات والحكم على المواضيع دون معرفة وفهم لها يضع الإنسان في خطأ وعدم منطقية حكمه.

وقد لاحظت منذ أن بدأت الحكومة في تبني البديل الاستراتيجي لسياسة رواتب أكثر عدالة ومنطقية بدأت الأصوات من بعض الجهات الحكومية والنقابات برفضه وعدم قبولهم لهذا البديل الاستراتيجي وخاصة القطاع النفطي وأنا أعذرهم لأنه لم يتضح لديهم مامو البديل الاستراتيجي وما هي أهدافه وطريقة تطبيقه، إلا أنهم سمعوا آراء وأقوال البعض وقرأوا ما ينشر في الصحف، وفي المقابل هناك نقابات حكومية تطلب بتوحيد الرواتب وحل مشكلة الفروقات بينها لتصبح أكثر عدالة ومسطرة واحدة للجميع.

ولذلك رأي أغلب موظفي الجهات الحكومية سواء الملحقه أو المستقلة بأن البديل الإستراتيجي هو الحل المنطقي لفروقات الرواتب والتقييم العلمي والعمل للوظائف بعد تفهمهم ومقابلتهم لمسؤولين في الحكومة ومجلس الأمة، حيث تم الشرح والتوضيح لهم ومن هذا المنطلق دائما الحوار المباشر ينتج عنه تقرب وجهات النظر وتفهم الطرف الآخر.

ان اعتراض نقابة القطاع النفطي على تطبيق البديل الاستراتيجي خوفا من أن رواتبهم ومزاياهم الوظيفية قد تمس هذا غير وارد، لأنه حسبما ورد على لسان الحكومة وأعضاء من مجلس الأمة بأن جميع حقوق الموظفين من رواتب ومزايا وظيفية لن تتأثر بل بعضهم قد تزيد رواتبهم وهذا ينطبق على جميع موظفي الجهات الحكومية التي سيطبق عليها البديل الاستراتيجي عند تسكينهم في جدول الرواتب الجديد، وأما قولهم ان طبيعة عملهم تختلف عن باقي الجهات الحكومية فهذا صحيح لبعض الوظائف وليس كلها لأن هنالك الكثير من الوظائف في القطاع النفطي تتشابه في طبيعة عملها مع الجهات الحكومية ذات الميزانية الملحقه والمستقلة وتندرج تحت الوظائف الإدارية والمالية وأن قولهم بأن الوظائف التي تعمل في المصافي وعمليات التكوير يعني الوظائف الفنية محفوفة بالمخاطر والأحوال الجوية السيئة فهذا العنصر مأخوذ بالاعتبار في تقييم وظائفهم مثل الوظائف الفنية التي تعمل في محطات الكهرباء والماء والمشاريع الإنشائية في وزارات الدولة فهي كذلك تتعرض للمخاطر والأحوال الجوية السيئة لأن طبيعة عملهم خارج المكاتب ميدانيا.

ولا ينسى أبنائنا في القطاع النفطي عندما كانت شركة النفط وشركة البترول الوطنية وشركة الناقلات النفطية وشركة صناعة البتروكيماويات وشركة الاستكشافات البترولية رواتبهم ومزاياهم الوظيفية تختلف فيما بينهم، وعندما تأسست مؤسسة البترول الكويتية قامت بمشروع مشابه للبديل الاستراتيجي وهو توحيد رواتب ومزايا الشركات النفطية في جدول واحد واعتمدوا في ذلك على نظام تقييم الوظائف الذي هو نفس ما هو مطبق في البديل الاستراتيجي.

قد تختلفون معي فيما كتبه ولكن الهدف الرئيسي للبديل الإستراتيجي هو مصلحة الموظف ومصلحة الدولة، فلا ننظر الى المصالح الشخصية، وأرجو تفهم الموضوع من مصدره الرئيسي لتزول عنكم الشكوك مع تمنياتي لكم بمزيد من الإنتاجية والنجاح.

«المركزي البحريني» يضع بنك المستقبل وشركة التأمين الإيرانية تحت إدارته

المنامة - رويترز: قال مصرف البحرين المركزي إنه وضع بنك المستقبل وشركة التأمين الإيرانية تحت إدارته وسيؤول إدارة شؤونهما وأعمالهما بما يحفظ سلامة حقوق المدوعين وحملة وثائق التأمين، ولم يذكر المصرف في بيانه المقتضب سبب اتخاذ هذه الخطوة أو أي معلومات عن الشركتين.

وقال البيان: «يؤكد المصرف المركزي للمجتمع المالي المحلي والدولي أن هذا القرار خاص ببنك المستقبل وشركة التأمين الإيرانية حالة استثنائية ولن يؤثر على أي بنك أو شركة تأمين أخرى».

الحصة السوقية لقطاع التغذية الصحية ستقفز إلى 60% خلال 5 سنوات

أنابيل كارمل لـ «الأنباء»: استثمروا في قطاع المنتجات الصحية.. إنه المستقبل



صحة تستحوذ على حصة سوقية تفوق 40% عالميا وعلى مستوى دول الخليج لاسيما الكويت في حدود 30%، وتوقع أنها في المستقبل القريب أي في غضون 5 سنوات ستجاوز حصة 60% وسيكون الجيل القادم من المستهلكين جيل المنتجات الغذائية العضوية «organic food».

نفذت بسرعة وهذا مؤشر جيد على نجاح المنتج وقبول الأمهات الكويتيات له وثقتهم في جودته وقيمه الصحية لأطفالهن، وهو دليل كذلك على ان السوق الكويتي واعد لهذا الصنف من المنتجات على غرار الأسواق العالمية.

لماذا ينظر كل من المنتجين الصحيين روجا في معظم أسواق العالم؟ وهل هو إشارة انتهاء زمن المنتجات السريعة التحضير وذات المواد الحافظة؟

● نعم، المنتجات الصحية تلقى روجا عالميا كبيرا اليوم في ظل انتشار العديد من الأمراض نتيجة الأذية غير الصحية والمواد المضافة التي تضر بجسم الأطفال خاصة مع بداية نموه.

● ان كل الأسواق العالمية اليوم تتجه نحو المنتجات الصحية (العضوية) لأنها أصبحت تحظى بقاعدة طلب كبيرة بعد الانتشار الكبير في الآونة الأخيرة لأمراض خبيثة كمرض السرطان.

● كم تستحوذ المنتجات الغذائية الصحية في سوق الأغذية حاليا؟

● المنتجات الغذائية

كان نتيجة لدراسة مستفيضة عن أسواق منطقة الخليج والشرق الأوسط، لاسيما الكويت التي تشكو من قلة توافر منتجات الأطفال الصحية لسن الـ 4 أشهر لذلك تم اختيارها للكويت ودبي كأول سوقين داخل الخليج لتسويق منتجاتها الغذائية الصحية بعد نجاح العلامة التجارية وانتشارها في بريطانيا وأميركا وكندا وأوروبا.

ما فرص الاستثمار في قطاع المنتجات الغذائية في الكويت؟

● أرى ان هناك فرصا كبيرة لهذا القطاع مع انتشار الوعي الكافي في الخليج لدى الأمهات في شأن تغذية الأطفال، خصوصا المنتجات التي تخلو من أي مواد حافظة مثل منتجات «أنابيل كارمل» فهي عضوية بنسبة 100%، ونتوقع ان تنافس بقوة في السوق الكويتية خصوصا ان منتجاتنا تتميز بنصميم جميل وسهل الاستعمال من طرف الأطفال الذين هم في سن دون الخمسة أشهر، إضافة الى القدرة الشرائية للعائلات هنا.

● أود لفت الانتباه هنا الى الكميات الأولية التجريبية التي دخلت السوق الكويتي

الجيل القادم من المستهلكين سيكون جيل المنتجات الخالية من المواد الحافظة الأمراض دفعت إلى نمو قوي لسوق الغذاء الصحي للأطفال

منى الدغمي

قالت «الأنباء» الكاتبة العالمية أنابيل كارمل خلال تواجدها في الكويت لعرض منتجاتها الغذائية لأول مرة.

وقد كان اللقاء حول فرص قطاع الأغذية الصحية في الخليج والعالم، باعتبار الكاتبة منخرطة منذ 20 عاما في هذا الجانب ولديها 40 كتابا مخصصا في المجال، بيع منها 4 ملايين نسخة حول العالم، واعتبرت بين أفضل مبيعا عالميا.

وحري اللقاء على هامش مؤتمر صحافي عقدته شركة رعد للتسويق، إحدى شركات مجموعة البابطين، بالتعاون مع شركة ماندرين ناشيونال جروب بمناسبة إطلاق المجموعة الغذائية الجديدة «أنابيل كارمل» ومجموعة ديزني العالمية.

وتحولت منتجات كارمل الى علامة تجارية تبنتها شركات في قطاع التجزئة الغذائية للأطفال والنساء الحوامل مثل «ديزني» و«فيما يلي تفاصيل اللقاء:

لماذا اخترت السوق الكويتية لإطلاق منتجات «أنابيل كارمل»؟

● اختياري للسوق الكويتي

الحوامل الصحية. كانت بدايتي من داخل المملكة المتحدة بدافع حاجس الحفاظ على طفلي الـ 3 بعد فقدان ناتاشا من عالم الموسيقى بهم وهم في طور النمو فكان

اختياري لتخصص وجبات الطعام الصحي للأطفال هو اول سلاح للتصدي لأمراض او للتغذية السيئة غير الصحية التي قد تهدد صحة أطفالنا وحياتهم.

حيث تحولت منتجاتي الى علامة تجارية في الأسواق تحمل اسمي وأصبحت من أشهر العلامات في العالم لوجبات الأطفال والنساء